تقرير السودان

التقييم الأساسي للأمن الإنساني

مسح الأسلحة الصغيرة

العدد٩ شباط ٢٠٠٨

تداعيات الصدى

عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

في اليوم الثاني من شهر فبراير/شباط سنة ٢٠٠٨ وصلت قوة تتكون من نحو ٤٠٠٠ مقاتل من المجموعات المتمردة الرئيسية في تشاد - وهي اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD/F)، وتجمع القوى من أجل التغيير (RFC) - إلى العاصمة التشادية انجامينا. وكانت هذه القوى، المدعومة من الخرطوم، قد انطلقت من ولاية غرب دارفور قبل بذلك بأقل من أسبوع، عابرة الحدود بالقرب من آدي الكائنة في جنوب الجنينة، ثم زحفت بشكل سريع نحو العاصمة، متحاشية القوات الحكومية المتمركزة في الشرق قبل أن تشتبك القوتان في النهاية بالقرب من ماساجيت التي لا تبعد أكثر من ٥٠ كيلومتراً شمالي شرقي العاصمة انجامينا، في اليوم الأول من فبراير/شباط. وبعد ساعة من القتال كان على الجيش التشادي، والرئيس التشادي أدريس ديبي نفسه، الانسحاب إلى انجامينا. واعتقد كثير من المتمردين والقوات الحكومية والمدنيين والمجتمع الدولي، بسقوط نظام ديبي بعد مضي سبع عشرة سنة من تربعه على سدة السلطة في تشاد. بيد أنه وقواته صمدا بفضل ترسانة أسلحته المتطورة بما في ذلك دباباته وطائراته المروحية.

ولعل هذا الهجوم مثّل أسفل الدرك الذي آل إليه تفاقم أزمة تشاد - دارفور والتي ما لبثت أسبابها الجذرية متواصلة. لقد جابه الرئيس ديبي تمردات منذ اليوم الأول تقريباً لارتقائه السلطة في سنة ١٩٩٠، لكن هذه التمردات غدت أكثر تنظيماً وأمضى قوة في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك، في جزء منه، إلى مساعدة الخرطوم. ومثلما هو متوقع ردت تشاد على ذلك بالتدخل في نزاع دارفور، ومنذ ذلك الحين بدأت أصداء دارفور تتردد في شرق تشاد: بعد وصول أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ سوداني، ساهمت ميليشيا الجنجويد، شبيهة بتلك التي في دارفور، في تشريد ١٧٠ ألفاً من التشاديين في سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وفرار ٣٠ الف لاجئ تشادي عبر الحدود إلى دارفور١.

تقترن حالة انعدام الاستقرار المستفحلة في تشاد بعوامل معقدة متشابكة في تشاد والسودان معاً على الصعيدين المحلي والوطني. ومن هذه العوامل النزاعات الإثنية المحلية التي استغلها نظام ديبي؛ المعارضة الطويلة الأمد لإدارة ديبي القمعية وبطء عملية الدمقرطة؛ واستخدام قوى بالوكالة من قبل الخرطوم وانجامينا.

يصف هذا العدد من تقرير السودان تطور الأزمة الحالية، إذ لا يتضح معنى الأحداث الأخيرة إلا إذا وضعت ضمن سياق النزاعات الإثنية والتنافس على السلطة السياسية الذي يعود إلى التسعينات. وينظر هذا التقرير بشكل خاص في نشوء المجموعات المتمردة والميليشيات بالوكالة منذ نهاية سنة ٢٠٠٥ ؛ والتحديات العديدة التي تواجه عمليات نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة - الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

استخلص التقرير ما يلي:

:: إن القوى العاملة بالوكالة التي تدعمها انجامينا والخرطوم معاً أخذت أكثر فأكثر تخرج عن سيطرة أسيادها وتشكل خطراً على العاصمتين معاً. هذه المليشيات مندغمة في النزاعات الإثنية والسياسية المحلية وتحد من قدرة تشاد أو السودان أو الأسرة الدولية على إحلال الاستقرار في الإقليم.

:: إن التمرد التشادي، المتسم بانفجاره بين الحين والآخر، عرف اندلاعاً كبيراً منذ اخفاق صفقة مباحثات السلام في شهر أكتوبر/تشرين الأول لسنة ٢٠٠٧ بين نظام ديبي والمجموعات التشادية المتمردة الرئيسية. لقد ترتب عن الهجوم الأخير المدعوم سودانياً على انجامينا وحملة القصف التي شنتها القوى التشادية ضد قواعد المتمردين التشاديين في داخل دارفور، مزيد من الضغط على علاقة الخرطوم وانجامينا الهشة أساساً.

:: إن تهديد المجموعات المتمردة التشادية ضد نشر قوات عمليات حفظ السلام، علاوة على الالتباس المحيط بولاية ودور ومسؤولية القوات المساهمة، يثير احتمالات من قبيل وقوع العنف وانعدام الأمن ويعرض عمليات الإغاثة الإنسانية للخطر.

:: إن الدبلوماسية الثنائية والضغط الدولي، على الرغم من تجاهل الأسرة الدولية لهما، أمران جوهريان لإحلال الأمن في تشاد.

الانهيار التدريجي: العلاقات الثنائية ١٩٩٠ - ٢٠٠٥

إن لانعدام الأمن الحالي في تشاد جذوراً عميقة. لقد أطاح الرئيس ديبي بسيده السابق حسين حبري في سنة ١٩٩٠ انطلاقاً من قاعدة في دارفور، التي كان قد فر إليها نفسه سنة ١٩٨٩ بعد تعرض مجموعته الإثنية، البري (Beri) للاضطهاد. أيدت قبيلة بري السودانية حبري وكذلك الرئيس عمر البشير الذي كان قد أمسك بزمام السلطة مؤخراً. وتنتشر البري، المعروفة أكثر باسمها العربي الزغاوة٢، على حدود تشاد - دارفور. وما هو حاسم في الأمر كله إن ديبي وعدداً من زعماء التمرد في دارفور هم من قبيلة البري٣. ومنذ أن أصبح ديبي رئيساً تجمعت السلطة المدنية والعسكرية والاقتصادية في

تشاد في أيدي المجتمع البري، وخاصة عشيرته البديات (Bideyat) **كان الرئيس** ديبي خلال التسعينات حليفاً موالياً للنظام في السودان، وامتنع بحزم عن تقديم المعونة للمتمردين السودانيين - سواء كانوا من دارفور أو من جنوب السودان - بالرغم من مطالبته بفعل ذلك منذ مطلع التسعينات٥. وما ديبي عاد منذ سنة ٢٠٠٣ قادراً على الحيلولة دون استخدام جيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدالة والمساواة (JEM) تشاد قاعدةً خلفية لهما ودونهما ودون قيامهما بتجنيد المقاتلين حتى من بين صفوف الحرس الجمهوري التشادي (عماد نظامه) وتعبئة التأييد وسط أبناء قبيلة البري التشاديين، وبعضهم له صلة قريبة بالحكومة. وبعث ديبي في شهري مارس/أذار وأبريل/نيسان من سنة ٢٠٠٣ بالقوات التشادية لقتال جيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدالة والمساواة (JEM) داخل دارفور نفسها. وليس من المستغرب ألا يبدي الجنود من قبيلة البري في تشاد حماساً كبيراً لقتال أبناء عمومتهم من البري الآخرين فاقدموا على إخطار المتمردين الدارفوريين بالهجوم مسبقاً.

قدم ديبي في شهر مارس/أذار من سنة ٢٠٠٣ خدمة للخرطوم بخلق مجموعة منشقة داخل حركة العدالة والمساواة (تحت مسمى الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية أو NMRD) التي قامت بتأمين اتفاق وقف إطلاق النار لأجل قصير مع الخرطوم في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٤ ٦. وبهذا تمكن ديبي ليس من إضعاف حركة العدالة والمساواة (JEM) وحسب بل عمل على طرح نفسه باعتباره وسيطاً في نزاع دارفور. ففي يوم ٨ أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٤ أستضاف ديبي اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدالة والمساواة (JEM). بيد أن الوساطة التشادية سرعان ما فقدت مصداقيتها لدى القوى المتمردة والحكومة السودانية معاً استشعاراً منهما بعدم حياديتها، وخرق الجانبان الاتفاق ٧.

تزامن ذلك مع عدم قدرة ديبي على منع المقربين منه من مساعدة المتمردين الدارفوريين، مما أضعف مصداقيته لدى الأوساط المتنفذة في الخرطوم. فقامت الخرطوم، رداً على ذلك، ابتداءً من ٢٠٠٣، بضم عناصر من المعارضة التشادية التي تتخذ من دارفور مقراً لها إلى الجنجويد٨. وكان العرب عمادها وهم انصار سابقون للمجلس الديمقراطي الثوري CDR (وهو تاريخياً مجموعة المتمردين العرب التشاديين

الرئيسية)، وكذلك قبيلة التاما العدو التاريخي للبري٩. فحين لا تنشغل هاتان المجموعتان في القتال إلى جانب الجيش السوداني في دارفور، فإنهما تقومان بهجومات دورية على الأراضي التشادية.

ليس واضحاً ما رمت إليه الخرطوم، ما إن كان زعزعة الاستقرار في المنطقة الحدودية أو نصب نظام عميل لها في تشاد. إلا إن معارضي النظام في تشاد بدأوا من سنة ٢٠٠٤ فصاعداً بالتدفق على السودان أملاً بكسب الدعم الشعبي١٠. وعملت الخرطوم من جهتها، على دعم من له القدرة على إيذاء النظام التشادي، ومن هؤلاء أشخاص من قبيلة البديات (منهم أقرباء لديبي) أنضموا تدريجياً إلى التمرد. وفي شهر مايو/أيار سنة ٢٠٠٤ نجا ديبي من محاولة انقلابية قادها جنود ينتسبون إلى ذات المجموعة الإثنية التي ينتسب إليها. ومنذ ذلك الحين، وتحديداً منذ أواخر سنة ٢٠٠٥ تكاثر الهروب. لكن لئن عمل الهاربون في سنة ٢٠٠٣ على الانضمام إلى المجموعات المتمردة في دارفور، فقد شرعوا الآن يختارون الحركات المعادية لديبي داخل تشاد والمدعومة دعماً مباشراً من قبل الخرطوم.

في سنة ٢٠٠٤ طفقت الخرطوم تطلب من المجموعات التشادية المتمردة الكثيرة العدد الاتحاد، بينما شرع ديبي ابتداءً من سنة ٢٠٠٥ في التقرب من مجموعتي دارفور المتمردتين (جيش تحرير السودان – مني مناوي وحركة العدل والمساواة) مقابل التزامهما

في المساعدة في قتال المتمردين التشاديين على التراب التشادي. وساءت الأمور سريعاً. وشكل الهجوم الذي شنه التجمع من أجل الديمقراطية والحرية (RDL)، وهي مجموعة متمردة تشادية من قبيلة التاما بقيادة النقيب محمد نورعبد الكريم، على الحدود أسفل قرية آدري في يوم ١٨ ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٥، نقطة تحول، إذ أدرك ديبي حينها بأن السودان كان يدعم، على نحو لا لبس فيه، المتمردين التشادين ضده. ولئن أخفق المتمردون في السيطرة على آدري فإن الهجوم سمح لمحمد نور باستعراض قوته ومن بعد تولي قيادة تحالف المتمردين التشاديين المدعوم سودانياً، الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC)١١. من تلك اللحظة أخذ ديبي يدعم المتمردين الدارفوريين دعماً مكثفاً.

اشتداد وتيرة الحرب بالوكالة:

ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ - أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦

قامت استراتيجية الخرطوم على جمع القوى التشادية المتمردة في الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC)، وتولية محمد نور أمر قيادتها. ومحمد نور، حاله في ذلك مثل حال العديد من اللاعبين الرئيسيين في نزاع دارفور، خدم الخرطوم طويلاً. لقد كان ضابطاً في الاستخبارات السودانية في ولاية أعالي النيل الغربية وقائداً للجنجويد في دارفور الغربية حيث جنّد قوات من مجموعته الاثنية التاما في قوات الدفاع الشعبي السودانية (PDF)١٢. ورغم أن الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) لم تعمر طويلاً، إلا أن هجوماً كبيراً لها كاد أن يتحول، على نحو مقلق، إلى انتصار كبير، إذ تحرك في شهر أبريل/ نيسان من سنة ٢٠٠٦ رتل مباشرة صوب العاصمة انجامينا ولم تجر هزيمته إلا في اللحظة الأخيرة يوم ١٣ أبريل/نيسان بسبب الدعم الفرنسي - وكذلك بسبب سوء استعدادات الجبهة المتحدة من أجل التغيير(FUC)، ودفعت القوات المسلحة التشادية وحركة العدالة والمساواة (JEM)١٣، في الوقت ذاته، قوات متمردة أخرى إلى خارج مدينة آدري١٤.

أعيد انتخاب ديبي، وسط اتهامات بتزوير الانتخابات، رئيساً للدولة في شهر مايو/ أيار سنة ٢٠٠٦ ١٥. وتحرك بسرعة للتقارب مع البشير عبر وساطة من الزعيم الليبي معمر القذافي. وفي يوم ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٠٦ وقع البلدان اتفاقاً اتفقا فيه على ألا يمنح أحدهما ملاذاً لمتمردي الآخر، وفي تاريخ ٨ أغسطس/آب طبّع البلدان علاقتهما الدبلوماسية. وفي نهاية الشهر اتفقا على توقيع إطار عمل يسجلان فيه عملية تطبيع علاقتهما "باعتبارهما بلدين صديقين وجارين"، رغم شعور الكثير من القريبين من العملية بأنه ما كان لهذا الانفراج الموقت، ترجيحاً، أن يدوم طويلاً.

الاتفاق كان في حقيقة الأمر قصير الأمد، لكنه كان أول محاولة ثنائية لها أثرها على أرض الواقع، إذ طلب ديبي من المتمردين الدارفوريين الباحثين عن ملاذ مغادرة تشاد وأطاعه البعض١٦. وفي غضون ذلك عاد المتمردون التشاديون في دارفور إلى تشاد لكن بنية واضحة إلا وهي التعجيل باستئناف الهجوم بأقرب وقت ممكن. وبحلول نهاية الموسم المطري (من شهر يوليو/تموز إلى شهر سبتمبر/أيلول) استأنف المتمردون والجنجويد بشكل مستقل عن بعضهما بعضاً الهجوم داخل تشاد وبذلك انهار الاتفاق الثنائي. وباقتراب السنة من نهايتها كان لدى المتمردين الدارفوريين ما يدفعهم إلى توقع بأن تقوم تشاد بدعمهم مرة أخرى١٧. والأدهى من ذلك أن فشل الاتفاق أوحى ضمنياً بأنه ما عاد السودان وتشاد يسيطران على وكلائهما.

لقد عملت انتصارات المتمردين الدارفوريين العسكرية على تمتين دعم انجامينا لهم. فعلى سبيل المثال هجمت جبهة الخلاص الوطني - وهي ائتلاف انشئ حديثاً للمجموعات المتمردة المناوئة لاتفاق السلام في دارفور- يوم ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، على القاعدة السودانية في كاريارى على الحدود مع تشاد مقابل معسكر أوري كاسوني للاجئين السودانيين١٨. لقد صب تفكيك هذه القاعدة في صالح انجامينا. وفي الحقيقة كان المتمردون الدارفوريون مدعومين بشكل فعال عبر السماح لهم بعبور الحدود التشادية والبقاء ثمة بعد الهجوم١٩.

واستؤنفت في غضون ذلك هجمات الجنجويد مع عناصر سودانية وتشادية معاً على الأراضي التشادية في المقاطعة الجنوبية الغربية لدار سيلا. كما اندلع القتال بين هذه العناصر ومتمردي دارفور، إذ رؤي في السابق الجنجويد وهم يديرون عملياتهم في تشاد على خيولهم فقط، لكن تم بحلول شهر أكتوبر/تشرين سنة ٢٠٠٦ رؤيتهم وهم يقتادون سيارات أيضاً، إذ يرجح أن يكون السودان أو المجموعات التشادية المتمردة قد أمدتهم بها. كما يرتدي الجنجويد على الدوام زياً رسمياً سودانياً وقد وجدت بطاقات هوية الجيش السوداني لدى أولئك الذين قتلوا منهم٢٠.

كان غرض معظم هجمات المتمردين التشاديين المدعومة سودانياً في أواخر سنة ٢٠٠٦، التمهيد لهجوم أكبر بكبير. وبحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول قام اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، وهو تحالف تشكل في ذلك الصباح ذاته، بالهجوم مباشرة على غوس بيدا عاصمة إقليم دار سيلا. وفي اليوم التالي هجم اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية على أم تيما عاصمة مقاطعة سالامات المجاورة. مكّنت هذه الهجمات المباغتة الحكومة السودانية من القيام بمحاولة أخرى لتشكيل تحالف يضم جميع المجموعات التشادية المتمردة للحلول محل الجبهة المتحدة من أجل التغيير(FUC) المصابة بالوهن. إن هذه المحاولة الثانية لإقامة الوحدة أثارتها عودة عسكريين مخضرمين من التمردات التشادية المبكرة: الشيخ ابن عمر سعيد، وهو عربي وقائد سابق في المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) وقد شغل بالتناوب منصب وزير أو متمرد في ظلّ جميع الأنظمة منذ سنة ١٩٧٩؛ ومحمد نوري وهو من قبيلة القرعان المتحدرة عن أناكزا مثل حسين حبري. شغل نوري منصب وزير في ظل حكومتي حبري وديبي معاً٢١.

كان الغرض من وراء غارات اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) الإعداد لتولية محمد نوري قيادة تحالف أوسع. وبعدها بوقت قصير عقد اجتماع ضم القوى المتمردة وداعميها من السودانيين، في الجنينة بدارفور الغربية سعياً لتوسيع اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، بيد أن هذا الاتحاد أخفق في استقطاب العديد من المجموعات الأكثر أهمية ومنها الجبهة المتحدة من أجل التغيير(FUC) ذات الأصل القبلي (التاما) الوفية لمحمد نور. كما عانى اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) من خروج الشيخ ابن عمر وعبد الواحد عبود مكاي اللذين سحبا الأعضاء العرب معهما لتأسيس اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD/F). وهكذا فقد بدت محاولة التوحيد الثانية على وشك التفكك بذات السرعة التي تفككت بها المحاولة الأولى.

الانقسامات الإثنية

تعاطى ديبي منذ بدء تسلمه مقاليد الحكم مع المتمردين سياسة تجمع بين القمع والحوافز الانتقائية. فهو يكافئ من يعود إليه بالمال والسؤدد: فقد غدا عدد لا يحصى من المتمردين السابقين في تشاد وزراء من عباس كوتي (الزغاوة) إلى مويس كيتي (جنوبي) ومحمد غارفا (التاما) (رغم أن الأخيرين قتلهما النظام في ما بعد[٢٢]). بل حتى قبل بزوغ اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، راجت شائعات تفيد بأن محمد نور، الذي تردت منزلته في الخرطوم لإخفاق الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC)، قد يعود إلى حظيرة ديبي. وهذا هو ما فعلة بالذات في شهر فبراير/شباط سنة ٢٠٠٦ بدعم من ليبيا، وكوفئ بهدية مهمة وغير عادية - منصب وزير الدفاع.

رجع محمد نور بقوة شديدة قوامها ٤٠٠ – ٦٠٠ من المقاتلين المسلحين تسليحاً كاملاً[٢٣]. وكان من المفروض أن يجري دمجهم ضمن صفوف الجيش التشادي، لكنهم أبوا الاندماج مع الجنود البريين أو أن ينزعوا سلاحهم. وبما أنهم تمركزوا في أرض وطنهم دار التاما، فقد أداروا أعمالهم باعتبارهم ميليشيا تامية هناك يمارسون أعمال العنف إزاء مجموعات إثنية أخرى وخاصة ضد قبيلة البري. لقد هاجموا السودانيين البريين اللاجئين في مخيم كونونغو في دار تاما[٢٤]، كما غزوا المجتمعين البري والقرعان اللذين استوطنا دار تاما طوال الثلاثين السنة السابقة بسبب الجفاف[٢٥]. وردت ميليشيا البري على ذلك بأعمال عنف ضد المدنيين من التاما.

بدءاً عملت مكافأة ديبي السخية لمحمد نور، وهو من التاما ورجاله كانوا يقومون بقتل الأهالي من قبيلة البري، على تهميش ناسه، وبدأ المزيد من أبناء قبيلته البري يلتحقون بالمعارضة التشادية. وفي منتصف سنة ٢٠٠٧ دب الفتور في العلاقة بين ديبي ومحمد نور حين راجت شائعات عن أن الأخير قد يحاول القيام بانقلاب. وفي اليوم الأول من ديسمبر/كانون الأول، وبعد ما قاومت القوات السابقة للجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) في دار تاما مساعي الحكومة في نزع سلاحها، عزل ديبي محمد نور واعتقل سلطان التاما هارون محمد وهو واحد من أكثر الزعماء التقليديين الذين يحظون بالاحترام في شرق تشاد. وفر محمد نور لاجئاً إلى السفارة الليبية في انجامينا. وتخلى ديبي بعد ذلك بعدة أشهر قليلة عن تحالفه مع التاما الذي أنطوى على مخاطر.

كما عمل ديبي، بمزيد من التلاعب على التنافس الإثني، على الحط من قدر العرب التشاديين عبر طرد وزراء عرب معينين من الحكومة - وبالأخص راخص مناني القائد السابق للمجلس الديمقراطي الثوري (CDR) - والأهم من ذلك، قيام ديبي باطلاق حملة منددا بها باعتبارهم جنجويد و"قراصنة" مأجورين من قبل الخرطوم [٢٦]. وقامت استراتيجية ديبي، كما يبدو، على طرح نفسه باعتباره حصناً موالياً للغرب ضد السودان الساعي إلى "تعريب" و"أسلمة" الإقليم كله. غير أن التنديد بالعرب التشاديين على هذا النحو فاقم من خطر تكرار الهوة الفاصلة في دارفور بين العرب وغير العرب في تشاد نفسها[٢٧].

لم يحدث حتى الآن شيء من هذا القبيل، ويعود ذلك، في جزء منه، إلى طبيعة ديناميكية العرب. ففي دارفور، أعطت الخرطوم أو وعدت الكثير من العرب التشاديين الذين ارتحلوا إلى السودان منذ عدة عقود ماضية بحيازة القوة محليا والثروة والمساعدة التنموية مقابل أن يشكلوا جل قوة الجنجويد. لكن منذ اتفاق أبوجا في مايو/أيار سنة ٢٠٠٦ فقد العرب التشاديون، حالهم في ذلك مثل حال العديد من العرب الدارفوريين، على نحو متعاظم، ثقتهم بالخرطوم[٢٨]. فشخصيات عربية بارزة في النظام التشادي مثل بشارة عيسى جادالله وزير الدفاع السابق وحاكم اقليم عوادي الآن، حثوا العرب التشاديين على الابتعاد من الخرطوم. وبما أن بشارة ينتمي إلى قبيلة الماهرية وفرعها أولاد منصور عرب فهو على اتصال بقادة الجنجويد البارزين في دارفور، وابتدأ بحثه مع أبناء قبيلته مثل محمد حمدان دوغلو "حميتي" وهو من الماهرية أولاد منصور تشادي الأصل، الذي انقلب مؤخراً على الخرطوم[٢٩].

وهكذا فإن انجامينا والخرطوم تتنافسان على العرب التشاديين وليس على أولئك الذين غادروا تشاد في العقود الماضية فقط. ودعا ديبي طوال سنة ٢٠٠٧ العرب بالعودة إلى نظامه، واعداً بالعفو عن أي جريمة ارتكبوها، واهباً لهم حوافز شبيهة بتلك التي تقدمها الخرطوم[٣٠]. وبدأت هذه السياسة تعطي ثمارها حين هبت المجموعة المتمردة العربية، الوفاق الوطني التشادي (CNT)، لنجدة انجامينا في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٧. ومرد انحياز حركة الوفاق إلى الجانب الآخر حقيقة أوضحتها الخرطوم مفادها أنها لا تريد عرباً يحكمون تشاد: أولاً لأن ذلك يمكن أن يتيح بعدها للتشاديين العرب أن يساعدوا الدارفوريين العرب المناوئين للخرطوم، وثانياً لأن هذا سيعمل على تقوية حجة الناشطين الدوليين الذين ادانوا خطط الخرطوم المبيتة لـ"تعريب" الإقليم[٣١]. ولهذا باتت الخرطوم منذ سنة ٢٠٠٥ تفضل قيادة تشادية من غير العرب - أولاً محمد نور، يليه محمد نوري - رغم عجز أي منهما على توحيد المتمردين التشاديين.

تحالفات متشرذمة:

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ - الوقت الحاضر

بدت الخرطوم، لعدم قدرتها على ضم المتمردين معاً تحت راية واحدة، وهي تخفف من مساعدتها للمجموعات المسلحة التشادية في مطلع سنة ٢٠٠٧، بل أن الخرطوم امتنعت عن الرد بالمثل حتى بعد حادثة وقعت في أبريل/نيسان اقترفتها قوات موالية لتشاد في فورو بورانغا، المحاذية جداً للحدود السودانية، والتي أفضت إلى مقتل رجال شرطة سودانيين[٣٢]. ووقع السودان وتشاد في شهر مايو/أيار اتفاقاً جديداً في المملكة العربية السعودية، اتفاقاً شبيهاً جداً باتفاق شهر يوليو/تموز لسنة ٢٠٠٦، ناصاً مرة أخرى على طرد أحدهم لمتمردي الآخر. ومثلما هو الحال في السابق، فإن موسم الأمطار أتسم بهدنة متقلقلة.

وقبل المتمردون التشاديون بضغط من الخرطوم التفاوض مع ديبي برعاية ليبية. وفي الثالث من شهر أكتوبر/تشرين الأول كانت انجامينا قد وقعت اتفاقاً في طرابلس مع حركات المتمردين الأربع الكبرى: اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية، تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)، وحركة الوفاق الوطني التشادي (CNT)، وهي قوى استفادت جميعها من الدعم السوداني في السابق. وما كان ذو أهمية حاسمة إن جميع الأجنحة التي مكثت خارج المفاوضات ليس ذات قوة بشرية كبيرة ولا تتلقى دعماً كبيراً من السودان.

وافقت الحكومة التشادية أثناء مجرى المفاوضات نحو ثلث من مطاليب المتمردين، منها إعادة إدماج الفارين في الجيش، بيد أن إدارة ديبي رفضت بحزم العديد من المطاليب القاطعة مثل تعيين رئيس وزراء مؤقت تختاره الحركات المتمردة وتنظيم مائدة مستديرة تحضرها المعارضة الرسمية بقصد إجراء انتخابات جديدة[٣٣]. إن هذه المظالم الصريحة وانعدام الثقة المتواصلة بديبي لهي من الجدية - والالتزام الليبي والسوداني بالسلام لهو من الضعف كفاية - بمكان بحيث انسحب المتمردون من الاتفاق وعُبر عن ذلك بسلسلة من الهجمات ابتداءً من ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠٠٧.

وبينما انشغلت قوات ديبي في احتواء ونزع سلاح المقاتلين السابقين للجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) في دار تاما ودار سيلا، شن تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) سلسلة من الهجمات على امتداد شرق تشاد بين حدود جمهورية أفريقيا الوسطى في الجنوب ومدينة كليعات في الشمال، وباغتوا بذلك الجيش وأنزلوا فيه خسائر كبيرة. كما قام المقاتلون

السابقون للجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) بالهجوم على الجيش. وتضع التقديرات الخاصة بعدد القتلى والجرحى من القوات الحكومية بين شهر نوفمبر/تشرين الثاني ومطلع ديسمبر/كانون الأول بالمئات، ويرجح أن تكون لخسائر المتمردين ذات النسبة العالية٣٤. وعلى حين حرك الجيش التشادي قواته إلى المنطقة رداً على هذه الهجمات، قامت الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN) بزعامة أدوم ياكوب، وهي من مجموعات المتمردين الصغيرة الحجم وليست طرفاً في اتفاق طرابلس، بالهجوم على منطقة تيسي على الحدود مع دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى.

تواصل العنف المسلح حتى شهر يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٨، ورد الجيش التشادي بقصف جوي على قواعد المتمردين التشاديين جنوبي الجنينة في دارفور. واعتبرت الخرطوم هذه الأفعال "هجوماً على السودان" وهددت بارسال الجيش إلى الحدود٣٥.

كان لدى السودان سبب وجيه للشعور بالقلق، فقد نجحت حركة العدالة والمساواة (JEM)٣٦ لتوها في شن هجوم كبير في ولاية غربي دارفور، مسيطرة بذلك على أراض ذات أهمية كبيرة شمالي الجنينة لأول مرة، وأخذت تهدد بشكل جدي عاصمة الولاية. وكانت استراتيجية انجامينا في تلك اللحظة، بحكم احتوائها المتمردين التشاديين في شرقي خط غوز بيدا – أبشي - كاليات، هي مد الحرب إلى الأراضي السودانية بفضل أنشطة حركة العدالة والمساواة (JEM). وبدت الخرطوم في تلك الأثناء وكأنها تعتمد بشكل كبير على المتمردين التشاديين للدفاع عن الجنينة٣٧. وهكذا، فعلى الرغم من النجاح المحدود للمتمردين التشاديين، فقد جرى إعادة تسليحهم مرة أخرى: إذ يرجح، بحسب مسؤولين تشاديين، أن تكون الخرطوم قد تبرعت لهم بعدة مئات من العربات الجديدة قبل شروعهم بالهجوم على انجامينا في الشهر التالي٣٨.

لكن المجموعات المتمردة الدافورية والتشادية، بخلاف داعميها، لا تحبذ قتال بعضها بعضا بشكل مباشر. لقد ارتكزت استراتيجية حركة العدالة والمساواة (JEM) على ابقاء جنوب الجنينة مفتوحاً وبهذا سمحت للمتمردين التشاديين بالعودة إلى جنوبي شرقي تشاد حيث كان الجيش التشادي بانتظارهم. وهذا هو بالضبط ما فعله المتمردون في نهاية شهر يناير/كانون الثاني، لكنهم واصلوا في هذه المرة زحفهم صوب العاصمة انجامينا - تاركين حركة العدالة والمساواة (JEM) في قلق من أن حصول تغير في السلطة في تشاد قد يضع حداً لاستراتيجيتها في دارفور. ولذلك انطلقت قوات حركة العدالة والمساواة (JEM) إلى تشاد لدعم ديبي، وهذا بدوره مكن الجيش السوداني من ضرب مناطق حركة العدالة والمساواة (JEM) شمالي الجنينة، دافعاً بعدة آلاف من اللاجئين الجدد إلى تشاد٣٩.

من الصعب تحديد ما إذا ستحافظ الخرطوم على مساعدتها للمجموعات التشادية والكيفية التي ستفعل ذلك إثر اخفاق الهجوم الأخير على انجامينا والاستنكار الدولي الذي جوبه به المتمردون. بل حتى بينما كان المتمردون يهاجمون انجامينا بدوا وكأنهم اعتبروا أمر العودة إلى السودان غير ممكن، لا لأسباب عملية بقدر ما أن الخرطوم ليست مستعدة في حقيقة الحال لاستقبالهم. "ستكون المعركة القادمة هي المعركة الأخيرة، ولكن أيا ما سيحدث فلا يمكننا العودة إلى السودان"، هذا ما قاله أحد زعماء المتمردين الرئيسيين قبل يوم واحد من دخول انجامينا٤٠. وبعد ذلك بعدة أيام انسحب المتمردون المتبقون - بـ٢٠٠ مركبة - إلى مونغو في جبال غويرا في تشاد الوسطى.

حتى لو نجح المتمردون في انجامينا، فإن افتقارهم إلى الوحدة أمر ليس سهلاً تجاوزه، فقبل وقت قصير من الهجوم على انجامينا، أقام تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD)، قيادة عسكرية مشتركة، لكن الانقسام السياسي - مثل تباين الشروط لعقد صلح محتمل مع الحكومة – وكذلك الأمر مع الانقسامات الإثنية التي ما برحت قوية. فالمجموعتان الرئيسيتان، اللتان اشتبكتا مؤخراً في قتال بعضهما بعضا، اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (القرعان) وتجمع القوى من أجل التغيير (RFC) (البديات)، لم يستطيعا بناء تحالف متين بسبب من التنافس المتواصل بين القرعان والبديات إثر طرد حسين حبري (وهو من القرعان) من قبل ديبي (وهو من البديات). كما أن العديد من العرب الذين كابدوا كثيراً في ظل حكم حبري ظلوا يعارضون وصول القرعان إلى السلطة. هذه الانقسامات معناها أن استراتيجية ديبي ذات الشقين، القتال والتفاوض في آن، ما برحت فعالة، موؤدةً في الوقت ذاته محاولات السودانيين في توحيد المتمردين التشادين. وثمة عامل آخر يسعف ديبي ويساعد في فهم توقيت الهجوم في فبراير/شباط يتمثل في نشر قوات حفظ السلام في شرق تشاد.

الرد العالمي

تميز رد الأسرة الدولية على الأزمة في دارفور وتشاد بالدفع بعمليات حفظ السلام. فقد انشئ بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٧٧٨ بتاريخ ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (MINURCAT) التي تتألف من ٣٥٠ رجل شرطة وطاقم ارتباط عسكرياً تحت سيطرة الأمم المتحدة المباشرة، كما أن للبعثة ولاية المشاركة في "حماية اللاجئين والمشردين والمدنيين المعرضين للخطر، من خلال تيسير تقديم المساعدة الإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وتهيئة الظروف المواتية لتعمير المنطقتين المذكورتين وتحقيق تنميتهما الاقتصادية والاجتماعية"٥٥. وستركز البعثة جهودها بشكل أساس على أمن اللاجئين ومخيمات المشردين داخلياً (IDP).

لكن العملية الأهم هي عملية الاتحاد الأوروبي (اليوفور) تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى المتوقع أن تضم نحو ٣٧٠٠ من القوات التي ألقيت على عاتقها مهمة "اتخاذ جميع التدابير اللازمة، قدر المستطاع، وفي حدود منطقة عملياتها في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، في حماية المدنيين، تيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وضمان حماية موظفي الأمم المتحد"٥٦. وجرى تأويل "جميع التدابير اللازمة" بشكل واسع على أنها الاشتباك مع المجموعات المسلحة مباشرة. وتم تأخير نشر القوات بسبب مسألة مقدار المساهمة في هذه القوات والالتزامات المالية المتصلة بالنقل والطائرة والموارد الطبية، بيد أن أول قوة من اليوفور الإيطالية والإسبانية وصلت أخيراً إلى انجامينا يوم ٢٨ يناير/كانون الثاني. وعمل هجوم المتمردين على انجامينا على تأخير نشر القوات أكثر فأكثر. ويتوقع أن يتم النشر الكامل للقوات في منتصف سنة ٢٠٠٨. وتضع تقديرات غير رسمية كلفة المهمة لمدة سنة ٥٠٠ مليون يورو (٧٢٥ مليون دولار أمريكي)، لكنها قد تبلغ حداً أكثر من هذا بكثير٥٧.

هنالك في تشاد تباين كبير في وجهات النظر المتصلة بعمليات قوات حفظ السلام. وتأمل الحكومة التشادية الآن في أن تعمل هذه القوى، بعدما طلبت حضورها بدءاً ومن ثم رفضتها خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٧، على حماية النظام من الغارات القادمة من السودان بقصد زعزعة الاستقرار. أما المتمردون

ونسبة كبيرة من المدنيين فيعتبرون هذه العمليات ببساطة امتداداً للقوة الفرنسية بقوامها البالغ ١٢٠٠ جندي (عملية الصقر) الموجودة على الأراضي التشادية منذ سنة ١٩٨٦، ناظرين إلى أي تدخل دولي باعتباره مشوباً بالمصالح الفرنسية. وقد هددت مجموعات/تحالفات المتمردين الرئيسية (تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD)) بشكل صريح باستخدام العنف ضد قوات حفظ السلام٥٨. يعرض هذا التهديد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمستفيدين من هكذا مساعدة، الذين ستقوم اليوفور بحمايتهم، إلى خطر كبير. لقد كرر المتمردون معارضتهم لليوفور بعد ما تعرضوا للهزيمة في انجامينا، مناشدين "الدول الأوروبية الأخرى [عدا فرنسا]" عدم المشاركة في "عملية هدفها النهائي حماية نظام ديبي"٥٩.

إن الشعور بأن فرنسا تسند نظام ديبي هو واحد من العوائق الرئيسية لقوة اليوفور٦٠. ففرنسا تساهم بجزء كبير من عديد قوات حفظ السلام: فقد وصلت المساهمات الكلية بحلول يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٨ إلى ٣٤٤٠ جندياً، منهم ٢٠٠٠ فرنسي٦١. ومن المحتمل أن تسهم فرنسا أيضاً بالجزء الأوفر من المساهمة المالية تتخطى المبلغ القريب من ١٢٠ مليون يورو (١٧٠ مليون دولار أمريكي) المخصص في ميزانية الاتحاد الأوروبي٦٢. وما أثار الفزع لدى الدول الأوروبية الأخرى، ومنها المملكة المتحدة وألمانيا اللتان امتنعتا عن المشاركة في القوة، تنفيذ فرنسا لمساهمتها في ظل غياب عملية إصلاح شاملة وواسعة النطاق أو تقديم عروض متبادلة من قبل نظام ديبي. ومثلما يشرح دبلوماسي بريطاني "لا نفهم لماذا لا تطلب فرنسا شيئا مقابل وجود [اليوفور]، مثل عملية الدمقرطة وحوار حقيقي مع المعارضة الرسمية والمسلحة"٦٣.

كان دور فرنسا في حماية العاصمة في فبراير/شباط سنة ٢٠٠٨ محدوداً لكن على درجة كبيرة من الأهمية، إذ اشتركت القوات الفرنسية في القتال ضد المتمردين عندما حاولوا السيطرة على مطار انجامينا الذي كان مستخدماً ليس لترحيل الأجانب وحسب بل كان أيضاً منصة انطلاق طائرات ديبي المروحية. ولعل الضباط الفرنسيين قد قاموا، وإن كان ذلك غير مؤكد، بتنسيق الهجوم المضاد الفاشل للجيش التشادي على المتمردين في الأول من فبراير/شباط مثلما أفادت إحدى وكالات الأنباء. وأخيراً، طلبت باريس من طرابلس - وهي حليف جديد بعد قضية الممرضات البلغاريات ٦٤- أن تمد ديبي بذخائر، وخاصة ذخائر لدبابات تي – ٥٥ التي ضمنت نجاته في الايام التي تلت ذلك٦٥.

وليس المتمردون التشاديون وحدهم ممن يعارض توسيع دور فرنسا في الشؤون التشادية، فالمشاعر المعادية لفرنسا واسعة الانتشار أيضاً وسط المدنيين، إذ تعرضت سمعة فرنسا إلى هزة خطيرة خلال فضيحة " آرش دو زوي" بين شهري أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٧ ٦٦ ، التي اعتقد الكثير من التشاديين أن باريس كانت تسعى إلى الحيلولة دون تقديم مواطنيها الفرنسيين الستة المتهمين بخطف أطفال تشاديين وتقديمهم باعتبارهم يتامى من دارفور إلى العدالة التشادية. إن حقيقة أن الرئيس ديبي عفا في السابع من فبراير/شباط، بعد أيام قليلة من الهجوم على انجامينا، عنهم - إذ صار حكم السنوات الثماني بالأعمال الشاقة الآن ثماني سنوات سجناً في فرنسا - لم يعمل إلا على تفاقم هذه المشاعر.

وأخيراً، ورغم تباين ولايات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (MINURCAT) واليوفور وعملية الصقر، إلا أن التمييز بين أدوار ومسؤوليات هذه القوى غير واضح بالنسبة للعاملين على الأرض. سيكون للقوات الفرنسية في اليوفور زي عسكري مختلف عن زي قوات عملية الصقر، لكن قوات حفظ السلام الأوروبية ستتمركز في ذات المواقع التي تتموقع فيها قوات عملية الصقر في انجامينا وأبيشي، كما ستستفيد من الدعم الجوي لقوات عملية الصقر. إن في هذه التعقيدات نذراً سيئة في النظر إلى هذه القوات.

تأملات ختامية

إن لحالة عدم انعدام الاستقرار الراهنة في تشاد سوابق ترجع تاريخياً إلى سنة ١٩٩٠، إذ بزغت العديد منها نتيجة لسياسات الانقسام الإثنية. أن تسليح الخرطوم لبعض الجنجويد (من العرب وغير العرب) في تشاد، ومحاولة ديبي لاستغلال النزاعات المحلية بين العرب وغير العرب وبين البري والتاما، كل هذا يهدد بتوسيع النزاع من شرقي وجنوب شرقي تشاد إلى بقية البلاد. كما إن هذه الانقسامات الإثنية هي نفسها مسؤولة بشكل كبير عن اخفاق المتمردين بالسودان وتشاد في الاتحاد. فالتحالفات تتهشم، والتوترات الداخلية تزداد حدة، والنزاعات التي كان لها أهداف واضحة انحدرت نحو العنف من أجل العنف نفسه.

إن حل عملية حفظ السلام العالمية الحالية لا تعالج الأسباب الجذرية لحالة عدم الاستقرار تلك. وما يثير الفزع، إن هذه العملية قد وضعت قوات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مواجهة مباشرة مع القوى المحلية وتعرض حياة العاملين في المنظمات الإنسانية والمستفيدين من المساعدات إلى الخطر. فمن أجل بعث الحياة في عملية السلام من جديد لا بد من مبادرة دبلوماسية متضافرة وشاملة، وهذا يستدعي دعماً من المجتمع الدولي للحوار المتواصل بين الحكومة التشادية والمعارضة الرسمية والمتمردين معاً. وبخلاف عملية السلام الليبية، يجب أن تشترك المعارضة السياسية في المفاوضات المستقبلية وأن يتم تناول مسائل أساسية تتصل بالحكم الديمقراطي. لقد اتفق المتمردون مرات عديدة على مفاوضات شاملة قبل الهجوم على انجامينا في فبراير/شباط وخلال الهجوم وبعده، لكن الرئيس التشادي يبتعد أكثر فأكثر في الاتجاه المعاكس: بعد الهجوم اعتقلت قوات ديبي شخصيات بارزة من المعارضة الرسمية ومنهم ابن عمر محمد صالح رئيس تحالف أحزاب المعارضة، ولول محمد شوا الذي كان يترأس لجنة تشرف على تطبيق اتفاق بين المعارضة والحكومة في شهر أغسطس/آب سنة ٢٠٠٧ يتصل بإصلاح النظام الانتخابي٦٧. ولا بد من ممارسة الضغط من أجل اطلاق سراحهما.

هنالك مداخل واضحة لدى المجتمع الدولي. فممارسة الضغط على انجامينا لوقف دعمها للنزاعات المحلية وتسليح الميليشيات الإثنية وكذلك دعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) للميليشيات والمجموعات المتمردة هما مفتاحان أساسيان. مثل هذه الأنشطة ينبغي أن تبدأ مع ميليشيا التاما - فالعديد منهم كانوا أعضاء سابقين في الجبهة المتحدة من أجل التغيير(FUC) - ودخلوا مؤخراً في سلام مع الحكومة، ومن ثم التركيز على مجموعات متمردة أخرى قد تكون على استعداد لالقاء أسلحتها. كما أن من الضروري ممارسة الضغط على الحكومة التشادية لوقف دعمها للمجموعات المسلحة الدارفورية.

إن الشعور بأن باريس حامية للنظام التشادي يحبط أي امكانية قيام حوار

حقيقي بين ديبي ومناوئيه. فالنظرة النقدية للسياسة الفرنسية تمكّن الأطراف الأوروبية والدولية المعنية من دعم عملية دبلوماسية ذات معنى. كما أن انتقاء وسيط مناسب هو غاية في الأهمية: الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأفريقي على أكثر ترجيح، هما مؤسستان شريكتان من المحتمل أن تقبل بهما المعارضة التشادية.

كما يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في تقديم مساعدات تنموية منتقاة، في إقامة برامج بوسعها التعاطي مع التغيرات (المحدثة لأسباب سياسية في بعض الحالات) الإيكولوجية السريعة، وفي حل النزاعات بين المستوطنين والرحل وبين الأهالي المستقرين والقادمين الجدد. العمل على تقديم المعونة للعرب الرحل لتمكينهم من العيش بطريقة مناسبة لبيئتهم، وأن التقليل، في الحين ذاته، من الصدامات مع المجتمعات الأخرى يمكن أن يحول دون اندلاع نزاعات أخرى في تشاد ودارفور.

وسيكون للضغط الدبلوماسي الناجح على الخرطوم والمتمردين الدارفوريين معاً بالعودة إلى طاولة المقاوضات بعد اخفاقات عديدة صداه المؤثر في شرق تشاد. لكن هذا غير كاف لاستتباب الحالة الأمنية. فالمجموعات التشادية المعارضة لن تنزع سلاحها من طرف واحد من دون تغييرات نظامية على الساحة الديمقراطية في تشاد.

حاولت الخرطوم بشكل متواصل توحيد مختلف حركات التمرد التشادية من دون نجاح كبير

إن تردد الخرطوم في دعم كفاح المتمردين التشاديين العرب سبّب عودة البعض منها إلى ديبي

من أجل عملية سلام تشادية راسخة لا مناص من مبادرة دبلوماسية متضافرة وشاملة.

إطار ١ - اعد إلى المرسل: تدفق الأسلحة بين تشاد والسودان

قامت كل من تشاد والسودان بتسليح أحدهما لمعارضة الآخر خلال فترات جميع مراحل التمرد في كلا البلدين. لكن هذه العسكرة لم تكن متواصلة، نظامية وذات طبيعة واحدة. وفي الحقيقة، إن التسلح غير المتساوق للعديد من المجموعات غيّر آليات القوة بين المجموعات المتمردة المتنافسة وغرز الشقاق. وثمة جانب آخر من نقل الأسلحة وتدفقها في الاقليم هو التدوير، إذ أن اغتنام أسلحة مجموعة متمردة ينتهي لاحقاً عند مجموعات متمردة أخرى.

إن الهدف الرئيسي من تدفق السلاح السوداني كان حتى منتصف سنة ٢٠٠٤ هو تسليح الجنجويد. في ذلك الحين، استفاد بعض التشاديين المتمردين، الذين جندوا مقاتلين تشاديين أو مقاتلين من أصل تشادي للجنجويد، مثل محمد نور عبدالكريم، من هذا الدعم. وفي سنة ٢٠٠٥، حين قلّ تدفق الأسلحة إلى الجنجويد بدأت الخرطوم تسلح المجموعات التشادية المتمردة، وفي بعض الأحيان مدها بأسلحة صينية الصنع بحيث أن البعض منها مصنوع في السودان نفسه٤١. وصبت الأسلحة بشكل رئيسي في قناة الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC)، وعلى الخصوص جناح التاما لمحمد نور، مما أثار الخلافات داخل تحالف المتمردين نفسه٤٢.

معظم الذي نعرفه عن تدفق الأسلحة مصدره الأسلحة التي يتم انتشالها خلال الصدامات. فمثلاً الأسلحة التي أسرها الجيش التشادي من الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) خلال معركة انجامينا في أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٦، تضمنت أم بي ار ال الصينية، بنادق عديمة الارتداد (وهي بي – ١٠ الصينية أو أس بي جي الروسية) والقذائف الصاروخية آر بي جي.٤٣.

وأخبر "رئيس فصيل" في الجبهة المتحدة من أجل التغيير(FUC) يتخذ من هرارة (جنوب الجنينية) مقراً له وتم أسره في أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٦، الشرطة التشادية بأن" الرئيس عمر حسن البشير يزورنا ثلاث مرات سنوياً شخصياً. وفي كل مرة يأتي بها يقضي وقتاً طويلاً يتكلم فيه مع قادتنا. لقد جلب لنا معه في المرة الأخيرة الطعام والزي المنظم وأسلحة منقولة برآ. غادر القادة بالاقلاع جواً وعادت الناقلات فارغات"٤٤. لقد لوحظ أن العديد من مقاتلي الجبهة المتحدة من أجل التغيير ومن ضمنهم السجناء الذين أسرتهم السلطات التشادية يرتدون الزي العسكري السوداني. وزعم بعض من هؤلاء السجناء بأنهم جنود سودانيون أو ضباط شرطة٤٥. وما هو ذو مغزى هنا إن الأسلحة التي انتشلت من رجال محمد نور في أبريل/نيسان ٢٠٠٦، مثل تلك التي انتشلت في آدري في ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٥، منحتها الحكومة التشادية لاحقاً للمتمردين الدارفوريين. ومصدر قريب من أدريس ديبي اعترف بهذه الهدية ووصفها بأنها رسالة "اعيدت إلى مرسلها" ٤٦.

وبعد اخفاق غارة الجبهة المتحدة من أجل التغيير على انجامينا، حوّلت الخرطوم نقل اسلحتها إلى اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD). تلقى الائتلاف الجديد قاذفات صواريخ آر بي جي، وبنادق مضادة للدبابات والطائرات، إضافة إلى صواريخ سام - ٧ ٤٧. أخبر محمد نور راديو فرنسا العالمي (RFI) أن تم الاستيلاء على "معظم" هذه الصواريخ من مخزون الجيش التشادي خلال غارة على أبيشي في نوقمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠٠٦. لكن الخرطوم على ما يبدو كانت قد أمدت اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية أيضا بصواريخ سام - ٧. ولاحظ صحفي في راديو فرنسا العالمي (RFI) بأن هناك "كتابة بالصينية... على بطاريات الصواريخ المضادة للجو التابعة لاتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية٤٨. ويبدو أن امداد الخرطوم المتمردين التشادين بالأسلحة، ولا سيما لاتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، تواصل خلال الأشهر الأولى لسنة ٢٠٠٧ ، وما له دلالة أكبر تواصل ذلك الإمداد بعد سبتمبر/أيلول سنة ٢٠٠٧ ٤٩.

استفاد المتمردون الدارفوريون من جهتهم من الدعم التشادي (نقود، هدايا، بيع العربات والأسلحة) من سنة ٢٠٠٣، وخاصة من المجتمع البري بل حتى من عائلة ديبي نفسها من دون موافقته. لقد استفادت حركة العدالة والمساواة (JEM)، وبدرجة أعلى فرع الزغاوة في جيش تحرير السودان(SLA)، وهذا بفضل الاتصالات الجيدة التي يتمتع بها عبدالله أبكار بشار مع المجتمع البري في تشاد٥٠. كما يبدو إن المعونات المالية التشادية مكّنت جيش تحرير السودان من شراء أسلحة مضادة للطائرات وخاصة ١٥ أو ٢٠ صاروخاً من صواريخ سام التي استوليت عليها جي١٩ من جيش تحرير السودان – مني مناوي في صيف سنة ٢٠٠٦ ٥١.

بعد اتفاق السلام في دارفور في شهر مايو/أيار ٢٠٠٦ ٥٢، حصلت جي١٩، التي هي ليست طرفاً موقعاً في الاتفاق، بشكل سريع على الأسلحة عبر اشتباكاتها مع الجيش السوداني وجيش تحرير السودان – مني مناوي. وفي خريف سنة ٢٠٠٦، مكّن تحالف جبهة الخلاص الوطني (الذي ضم حركة العدالة والمساواة وجي١٩) جي١٩ من الاستفادة من المعونات التي تقدمها انجامينا. لكن الانقسام السريع للتحالف عمل على تركيز الأسلحة والعربات التشادية بشكل أساسي في يد مجموعة واحدة وهي مجموعة آدم بخيت وعبدالله أبكار.

سوق الأسلحة في انجامينا مصدر آخر من مصادر إمداد الأسلحة، إذ يمكن ابتياع بنادق كلاشينكوف روسية الصنع ومسدسات يدوية ليبية وأسلحة أخرى بما مقداره ٢٠٠ – ٦٠٠ دولار أمريكي. يبدو أن مصادر هذه الاسلحة الصغيرة متعددة وتقدم على نحو خاص من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر جمهورية افريقيا الوسطى.

إطار ٢ - المجموعات التشادية المتمردة وتحالفاتها تمثل المجموعات التالية أكثر المجموعات المتمردة والائتلافات أهمية ابتداءً من سنة ٢٠٠٥ حتى وقتنا الحاضر

الجبهة المتحدة من أجل التغيير (الجبهة المتحدة من أجل التغيير الديمقراطي) أو FUCD /FUC

تأسس هذا الائتلاف في ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٥ وتوقعت منه (الخرطوم) أن يقوم بتوحيد جميع المجموعات التشادية المناوئة لديبي بقيادة محمد نور عبدالكريم المشمول بالرعاية السودانية، وهو من التاما. كان لدى الجبهة المتحدة من أجل التغيير في وقت ذروتها ٥٠٠٠ – ٧٠٠٠ رجل، لكن الوهن أصابها بعد الهجوم الفاشل على انجامينا في ١٣ أبريل/نيسان. وفي مارس/أذار سنة ٢٠٠٦ هب قسم التاما في الجبهة المتحدة من أجل التغيير لمساعدة النظام التشادي وأصبح ميليشيا موالية للحكومة في دار تاما.

التجمع من أجل الديمقراطية والحرية (RDL)

وهو فصيل رئيسي في الجبهة المتحدة من أجل التغيير الذي يجند بشكل أساس التاميين (من تشاد والسودان) والعرب التشاديين (ولا سيما إريكات القاطنين في دار تاما) والعواديين.

اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)

يأتي الاتحاد في المرتبة الثانية من المجموعات الائتلافية التي دعمتها الخرطوم. تأسس في يوم ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦ وتزعمها بشكل رئيسي محمد نور (من القرعان). للاتحاد ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ رجل ومن ضمنهم العواديون والعرب والقرعان. قصدت الخرطوم من اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الحلول محل الجبهة المتحدة من أجل التغيير وتوحيد جميع القوى الأساسية المناوئة لديبي. يدير اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية عملياته في غالب الأمر في جنوب شرقي تشاد، آدري، أبيشي، وغرب إنيدي (وهي منطقة قرعان). كان الاتحاد طرفاً موقعاً في اتفاق طرابلس في أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٧. وبعد انشقاقات كثيرة غدا اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية مجموعتين رئيستين هما:

اتحاد القوى من أجل التقدم والديمقراطية (UFPD)

تأسس في يوليو/تموز سنة ٢٠٠٦ من قبل محمد نوري، وهو من القرعان من المجموعة الفرعية أناكزا مثل حسين حبري. نوري سفير سابق لتشاد لدى المملكة العربية السعودية.

التجمع الوطني الديمقراطي (RND)

أسسه أدوما حسب الله جداريب (عربي وعوادي من جهة أمه)، وعضو سابق في الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN) [نظر أدناه]، وفي الجبهة المتحدة من أجل التغيير(FUC)، وقد سحب معه العديد من المقاتلين العواديين في أعقاب هجوم الجبهة المتحدة من أجل التغيير الفاشل على انجامينا.

التجمع الشعبي من أجل العدالة (RND)

إنه فصيل البديات في الجبهة المتحدة من أجل التغيير(FUC) تزعمه أبكار تولي. تألف الفصيل من الهاربين من الجيش من المجموعة الفرعية بوروغات التابعة لمجموعة بديات القريبة جداً من القرعان. انضم التجمع إلى

اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) بعد سقوط الجبهة المتحدة من أجل التغيير.

اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD - Fondamental)

مجموعة عربية انفصلت من اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، قام الشيخ ابن عمر سعيد وعبدالواحد عبود مكاي بتأسيسها في مايو/أيار سنة ٢٠٠٧. كانت طرفاً موقعاً على اتفاق طرابلس في أكتوبر/تشرين الأول لسنة ٢٠٠٧.

المجلس الديمقراطي الثوري (CDR)

إنه من أقدم حركات التمرد التشادية، تأسس سنة ١٩٧٨. قادها عقيل أحمد عكباش حتى سنة ١٩٨٢ ثم الشيخ ابن عمر سعيد، والاثنان من عرب أولاد رشيد. ابقى الشيخ ابن عمر على اسم المجلس الديمقراطي الثوري حين غادر فرنسا حيث كان لاجئاً سياسياً للانضمام مجدداً للتمرد في السودان وأسس، إلى جانب محمد نوري، اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) في سنة ٢٠٠٦. انفصل في مايو/أيار سنة ٢٠٠٧ وشكل اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD - Fondamental).

تجمع القوى من أجل التغيير أو تجمع القوى الديمقراطية (RFC - RAFD)

تأسس في فبراير/شباط سنة ٢٠٠٦، وهذا ائتلاف يضم العديد من مجموعات البديات الغارة، ومن أهمها منبر من أجل التغيير، الاتحاد والديمقراطية (SCUD). عرف التجمع في البداية باسم تجمع القوى الديمقراطية (RAFD) ثم حمل اسم تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) خلال تحالفه القصير الأمد مع التجمع الوطني الديمقراطي الشعبي العوادي (RNDP)، وهو مجموعة منشقة من التجمع الوطني الديمقراطي (RND) [انظر أعلاه]. يقود توم وتيمان إرديمان، وهما توأمان من البديات وابناء عم أدريس ديبي. وبسبب من هذه العلاقة العائلية فقد نظرت الحكومة السودانية والمجموعات المتمردة نظرة مريبة إلى الحركة. تتألف الحركة من نحو ٨٠٠ رجل ويتخذون بشكل أساسي من منطقة هاجر مورفين على الحدود السوانية شرقي غوريدا، مقراً لهم.

الوفاق الوطني التشادي (CNT)

المجموعة التشادية العربية الرئيسية التي أسسها حسن صالح القدم «الجنيدي» سنة ٢٠٠٤، و«الجنيدي» تشادي من همات العربية وعضو سابق في المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) في السبعينات، وتمرد على نظام ديبي منذ سنة ١٩٩٤. قام الوفاق الوطني التشادي بأول غزوة له في الأراضي التشادية بالهجوم على حرازة مانكيوين جنوبي سالامات في شهر يوليو/تموز سنة ٢٠٠٤. اعتقلت الحكومة السودانية حسن صالح التي استهجنت هذه العملية ثم اطلقت سراحه سنة ٢٠٠٥ ليصبح نائب رئيس الجبهة المتحدة من أجل التغيير(FUC)، وانشق في يوليو/تموز سنة ٢٠٠٦ عنها. الوفاق الوطني التشادي هو الحركة التشادية الوحيدة التي سيطرت على جزء من الأراضي التشادية - مناطق داكوسا و تسي في الجنوب الشرقي – لعدة أشهر في سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. يقال أن للمجموعة روابط حميمة مع الجنجويد الناشطين في تشاد وغرب دارفور. وشارك الوفاق الوطني في شهر مارس/أذار سنة ٢٠٠٧ مع قوات الجنجويد في هجوم عنيف على قريتي تيرو ومارينا في دار سيلا، ونجم عن ذلك مقتل ٢٠٠ – ٤٠٠ من المدنيين ورجال الميليشيا٥٣. وفي شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٧، استأنف «الجنيدي» في أعقاب فشل اتفاق طرابلس (الذي كان الوفاق الوطني التشادي طرفاً فيه)، التفاوض مع النظام التشادي مباشرة وفي النهاية بدّل ولاءه جالباً معه ألفي رجل.

الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN)

أسسها أدوم ياكوب في سنة ٢٠٠١، وهي تضم مقاتلين من عوادي (مثل أدوم ياكوب) ومساليت اتخذوا من دارفور في البداية مقراً لهم. وحين اندلعت الحرب في سنة ٢٠٠٣، فإن التضامن الإثني مع المدنيين غير العرب جعل الجبهة الشعبية للنهوض الوطني تغير موقفها من التمرد على انجامينا إلى القتال ضد الجيش السوداني والجنجويد، جنباً إلى جنب جيش تحرير السودان (SLA) الناشئ حديثاً. لهذه الأسباب وبحكم صداقة ياكوب الطويلة مع المرحوم جون قرنق لم تستفد الجبهة الشعبية للنهوض الوطني من الدعم السوداني إلا في سنة ٢٠٠٧ على أقل تقدير. الجبهة ليست طرفاً في اتفاق طرابلس وتدير عملياتها في منطقة تيس على الحدود بين تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى٥٤.

جبهة انقاذ الجمهورية(FSR)

يقودها أحمد حسب الله صبيان وهو تشادي عربي من فرع المحاميد ووزير سابق في حكومة ديبي. تأسست الجبهة مؤخراً ولم تكن طرفاً في اتفاق طرابلس ولا تدعمها الخرطوم بقوة. اتحدت جبهة انقاذ الجمهورية (FSR) مع الجبهة الشعبية للنهوض الوطني (FPRN) في نهاية سنة ٢٠٠٧. تضم الحركتان ٥٠٠ رجل.

الحواشي

هذا العدد من تقرير السودان كتبه جيروم توبيانا الصحفي والباحث المستقل. قام ببحوث ميدانية طوال ١٥ سنة في تشاد ومنذ سنة ٢٠٠٤ في دارفور. اشترك مع فيكتور تانر في تأليف ورقة عمل ٦ لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) بعنوان «متفرقين يسقطون: تشظي مجموعات التمرد في دارفور».

١ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠٠٧).
٢ البري الاسم الذي تستخدمه القبيلة نفسها. الزغاوة والبديات هما الاسمان اللذان يستخدمهما الناطقون بالعربية.
٣ توبيانا وتوبيانا (١٩٩٩٧)، توبيانا (٢٠٠٦).
٤ ليمارتشند (٢٠٠٥)، ص١٢١، مارتشل (٢٠٠٧)، ص ١٨٥ - ١٨٦.
٥ تانر وتوبيانا (٢٠٠٧) ص ٢٠.
٦ تانر وتوبيانا (٢٠٠٧) ص ٦٠ - ٦٢.
٧ مع ذلك ظلت انجامينا وسيطاً شريكاً في مفاوضات أبوجا حتى بداية سنة ٢٠٠٦.
٨ جنجويد تشير في ضوء نزاع دارفور الحالي إلى ميليشيا الحكومة بالوكالة وهي تجند في غالب الأحوال من عرب الابالة (رعاة الابل الذين هم من الشمال وغرب دارفور).
٩ مقابلات مع زعماء المعارضة التشادية، باريس يناير (كانون الثاني سنة ٢٠٠٤.
١٠ مقابلات مع زعماء المعارضة التشادية، باريس يناير (كانون الثاني سنة ٢٠٠٤.
١١ تسمى أحيانا الجبهة من أجل التغيير الديمقراطي (FUCD).
١٢ من أجل نظرة عميقة طالع PDF، انظر سالمون (٢٠٠٧).
١٣ حشدت حركة العدالة والمساواة (JEM) نحو١٠٠ مقاتل على سبع عربات بغرض الهجوم.
١٤ تشير مقابلات أجريت مع متمردين تشاديين ودارفوريينإلأى أنه منذ الهجوم على انجامينا سنة ٢٠٠٦ اصطدم المتمردون الدارفوريون وعلى الخصوص حركة العدالة والمساواة (JEM) بانتظام مع المتمردين التشاديين.
١٥ قام المتمردون وأحزاب المعارضة بتوجيه اتهامات شبيهة بهذه في الانتخابات السابقة لسنتي ١٩٩٦ و٢٠٠١.
١٦ مقابلات مع زعماء مختلف المجموعات المتمردة في دارفور وتشاد بشهر سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦ ومارس/أذار سنة ٢٠٠٧، ومقابلات على التلفون مع قائد تشادي متمرد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧.
١٧ مقابلات مع زعماء مختلف المجموعات المتمردة في دارفور وتشاد بشهر سبتمبر/أيلول سنة ٢٠٠٦.
١٨ تانر وتوبيانا (٢٠٠٧)، ص ٥٥.
١٩ مقابلات مع اقوات المتمردة، باهيا وكاريازي، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.
٢٠ مقابلات مع مشردين تشاديين داخلياً (IDP) ومتمردين من حركة العدالة والمساواة (JEM)، دار سيلا (جرى الاحتفاظ باسم المواقع)، ()أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.
٢١ اعتزل نوري منصبه باعتباره سفيراً للسعودية في يوليو/تموز سنة ٢٠٠٦ وعاد لإعلان التمرد مؤسساً اتحاد القوى من أجل التقدم والديمقراطية (UFPD).

٢٢ مارتشل (٢٠٠٧).
٢٣ مقابلات مع مصادر قريبة من الحكومة التشادية في انجامينا، مارس/أذار ٢٠٠٧ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.
٢٤ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (أ ٢٠٠٧).
٢٥ مقابلات مع مدنيين من التاما، البري، القرعان، انجامينا وشرقي تشاد في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦ ومارس/أذار سنة ٢٠٠٧.
٢٦ انظر على سبيل المثال خطاب أدريس ديبي في غوز بيدا في يوم ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، متوفر على: <http://www.presidencedutchad.org/president/Discours/allocutionPRgoz.htm>
٢٧ توبيانا (٢٠٠٥).
٢٨ تانر وتوبيانا (٢٠٠٧) ص ٦٢ – ٦٤.
٢٩ مقابلات مع سياسيين عرب تشاديين، انجامينا وشرقي تشاد في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.
٣٠ مقابلات مع زعماء عرب تقليديين، دار سيلا، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.
٣١ مقابلات مع حسن صالح القدم "الجنيدي"، انجامينا، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.
٣٢ مقابلات على التلفون مع قائد تشادي متمرد، أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٧.
٣٣ مقابلات على التلفون مع قائد تشادي متمرد، أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٧.
٣٤ مقابلات على التلفون مع المنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة في شرقي تشاد، باريس، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، وتشاد يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.
٣٥ حسني (٢٠٠٨).
٣٦ خاصة جناح قائدها التاريخي الدكتور خليل ابراهيم والجناح الذي انشق بعدها بحر أدريس أبو غاردا، نائبه السابق والأمين العام، يتخذ الآن من دارفور مقراً له على ارض جيش تحرير السودان – الوحدة. مقابلات مع قادة وممثلي حركة العدالة والمساواة (JEM)، تشاد (جرى الاحتفاظ باسم المواقع)، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.
٣٧ مقابلات مع ممثلي حركة العدالة والمساواة (JEM) ومسؤولين تشاديين، تشاد (جرى الاحتفاظ باسم المواقع)، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.
٣٨ المجموع الكلي هو ٦٠٠ بالعتماد على مسؤول تشادي مهم. مقابلات مع مسؤولين تشاديين، انجامينا، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.
٣٩ مقابلات مع ممثلي حركة العدالة والمساواة (JEM)، تشاد (جرى الاحتفاظ باسم المواقع)، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. مقابلات على التلفون مع المنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة في غرب دارفور وشرقي تشاد.

٤٠ مقابلات على التلفون مع قائد تشادي متمرد، فبراير/شباط سنة ٢٠٠٨.
٤١ منظمة العفو الدولية (٢٠٠٦)، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧)، ص ٤.
٤٢ كوريو (٢٠٠٧).
٤٣ عرض النظام هذه الأسلحة بعد المعركة.
٤٤ مقابلات دونتها الشرطة التشادية مع سجناء الFUC. ألقى المؤلف نظرة على هذا الملف.
٤٥ مقابلات دونتها الشرطة التشادية مع سجناء الFUC. ألقى المؤلف نظرة على هذا الملف.
٤٦ مقابللة مع مصدر قريب من أدريس ديبي، انجامينا، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.
٤٧ كوريو (٢٠٠٧).
٤٨ كوريو (٢٠٠٧).
٤٩ الأمم المتحدة (٢٠٠٦).
٥٠ عبدالله أبكار بشار، سوداني من زغاوة وغي، رئيس اركان جيش تحرير السودان(SLA) حتى وفاته في ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٤.
٥١ مقابلة مع قائد تشادي متمرد من جي ١٩، منطقة تمرد في شمال دارفور، مارس/أذار سنة ٢٠٠٧. انظر أيضاً تانر وتوبيانا (٢٠٠٧)، ص ٤٢.
٥٢ انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦).
٥٣ مقابلات مع شهود عيان، دار سيلا (احتفظ باسماء المواقع)، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. ينكر حسن الجنيدي بقوة اشتراك قواته. مقابلات مع حسن الجنيدي، انجامينا، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.
٥٤ مقابلة مع أدوم ياكوب (جرى الاحتفاظ باسم الموقع) نوفمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠٠٧.
٥٥ مجلس الأمن (٢٠٠٧)، فقرة ١.
٥٦ مجلس الأمن (٢٠٠٧)، فقرة ٦أ.
٥٧ سيبرت (٢٠٠٧) ص ٣٨.
٥٨ الوفاق الوطني التشادي (CNT)، تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)، واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD-F)، (٢٠٠٧).
٥٩ تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)، واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية - الأساسية (UFDD-F)، (٢٠٠٨).
٦٠ اسماعيل وبريندغاست (٢٠٠٧).
٦١ ارين (٢٠٠٨). خلص تقييم مستقل نشره معهد ماستشوستس للتقنية (MIT) بأن حجم قوة اليوفور أصغر مما تتطلبه المهمة، و»ينبغي للقوة أن يتراوح عددها بين ٥٠٠٠ و ١٢٥٠٠، وأقرب للعدد الأخير منها إلى العدد الأول». سيبرت (٢٠٠٧) ص ٣٢.
٦٢ انظر <http://www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db٩٠٠SID/٧BAQGC/$File/Full_Report.pdf-EDIS>
٦٣ مقابلة مع دبلوماسي بريطاني، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.
٦٤ في أواخر يوليو/تموز ٢٠٠٧ اشتركت فرنسا في مفوضات أدت إلى اطلاق سراح ٥ ممرضات وطبيب فلسطيني اتهموا بحقن عدد من الاطفال الليبيين بفيروس إتش آي في (HIV). خرجت ليبيا بصفقة تسمح لها بالحصول على ناقلات وبواخر عسكرية وأنظمة دفاع وفضاء (صامويل).
٦٥ ديإريسو وبلكوين (٢٠٠٨).
٦٦ رويترز (٢٠٠٧).
٦٧ منظمة العفو الدولية (٢٠٠٨).

ثبت بالمراجع

Amnesty International. ٢٠٠٦. ‘Chad/Sudan: sowing the seeds of Darfur: ethnic targeting in Chad by janjaweed militias from Sudan’. June. <http://web.amnesty.org/library/Index/ENGAFR٢٠٠٦٢٠٠٦>

——. ٢٠٠٨. ‘Chad: fears for safety of Chadian opposition figures.’ Press release. February ٥.

CNT, RFC, UFDD, and UFDD–Fondamentale. ٢٠٠٧. Press release. July ٢٣.

Correau, Laurent. ٢٠٠٧. ‘La révolution à l’ombre des ٤x٤’. Radio France Internationale. ١٣ March. <http://www.rfi.fr/actufr/articles/٠٨٧/article_٠٥٠٢٦٦.asp>

d’Ersu, Laurent and Jean-Christophe Ploquin. ٢٠٠٨. ‘La France a permis à Idriss Déby de sauver son régime.’ La Croix. February ٧. <http://www.la-croix.com/article/index?docId=٢٣٢٨٣٢٠&rubId=١٠٩٤>

Hasni, Mohammed. ٢٠٠٨. ‘Sudan–Chad: tensions escalate.’ The Times (London). January ٧.

IRIN. ٢٠٠٨. ‘EUFOR–Chad/CAR operation to be launched next month’. January ١٤.

Ismail, Omer and John Prendergast. ٢٠٠٧. A Race Against Time in Eastern Chad. Enough Strategy Briefing No ٧. Washington: The Enough Project. <http://www.enough_project.org/reports/chadrace٢٠٠٧١١٠٧.php>

Lemarchand, René. ٢٠٠٥. ‘Où va le Tchad?’ Afrique Contemporaine, Vol ٢١٥, No ٣/٢٠٠٥. pp ١١٧–٢٨.

Marchal, Roland. ٢٠٠٧. ‘The unseen regional implications of the crisis in Darfur.’ In Alex de Waal ed. War in Darfur and the Search for Peace. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Reuters. ٢٠٠٧. ‘France knew about children “rescue”’. December ٢٢.

RFC, UFDD, and UFDD–Fondamentale. ٢٠٠٨. Press release. February ١٠.

Salmon, Jago. ٢٠٠٧. A Paramilitary Revolution: The Popular Defense Forces. HSBA Working Paper No ١٠. Geneva: Small Arms Survey. December.

Samuel, Henry. ٢٠٠٧. ‘Inquiry into France’s Libyan arms deal.’ Daily Telegraph (London). December ١٠.

Seibert, Bjoern H. ٢٠٠٧. African Adventure?

Assessing the European Union’s Military Intervention in Chad and the Central African Republic. MIT Security Studies Working Paper. Cambridge, MA: MIT Security Studies Program. November. <http://web_mit.edu/ssp/Publications/working_papers/WP٠٧-١٠pdf>

Small Arms Survey. ٢٠٠٦. No dialogue, no commitment: the perils of deadline diplomacy for Darfur. HSBA Issue Brief No ٤. Geneva: Small Arms Survey. December.

——. ٢٠٠٧. The militarization of Sudan : a preliminary review of arms flows and holdings. HSBA Issue Brief No ٦. Geneva: Small Arms Survey. April.

Tanner, Victor and Jérôme Tubiana. ٢٠٠٧. Divided They Fall: The Fragmentation of Darfur’s Rebel Groups. HSBA Working Paper No ٦. Geneva: Small Arms Survey.

Tubiana, Jérôme. ٢٠٠٥. ‘Le Darfour, un conflit identitaire.’ Afrique Contemporaine, Vol ٢١٤, No ٢/٢٠٠٥. pp ١٦٥–٢٠٦.

——. ٢٠٠٦. ‘Après le Darfour, le Tchad?’ Alternatives Internationales, No ٣٠. pp ٢٢–٢٦. March.

Tubiana, Joseph and Marie-José Tubiana. ١٩٧٧. The Zaghawa from an Ecological Perspective. Rotterdam: Balkema.

UN (United Nations). ٢٠٠٦. Report of the Secretary-General on Chad and the Central African Republic Pursuant to Paragraphs ٩ and ١٣ (d) of Security Council Resolution ١٦٧٦ (٢٠٠٦). S/٢٠٠٦/١٠١٩. December ٢٢.

UNHCR. ٢٠٠٧. ‘UNHCR launches $٦,٢ million appeal for internally displaced Chadians’. ٢٧ February. <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/chad?page=press&id=٤٥٥e٤٠٤b٩٤>

——. ٢٠٠٧a. ‘Media relations and public information’. Briefing Notes. ٢٧ March.

UNSC (United Nations Security Council). ٢٠٠٧. UNSC Resolution ١٧٧٨. S/RES/١٧٧٨ (٢٠٠٧). ٢٥ September.

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن الإنساني | تقارير السودان

العدد ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
التهديدات المستمرة:اتساع دائرة انعدام الأمن البشري في ولاية البحيرات بجنوب السودان منذ إبرام اتفاق السلام الشامل

العدد ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
الجماعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان انتشار الجماعات المسلحة

في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧
الأسلحة و النفط و دارفور السلاح

العدد ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧
الإستجابة للحروب الرعوية

ورقات العمل الخاصة بالسودان

العدد انوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا، بقلم جون يونغ

العدد ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٧
العنف والإيذاء في جنوب السودان: ولاية البحيرات خلال مرحلة ما بعد «اتفاق السلام الشامل»، بقلم رتشارد غرفيلد

العدد ٣ مايو/أيار ٢٠٠٧
الجبهة الشرقية والكفاح ضد التهميش ، بقلم جون يونغ

العدد ٤ مايو/أيار ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تهريب السلاح والجماعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ، بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مدخل ونظرة عامة، بقلم جون يونغ

العدد ٦ يوليو/تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشظي الجماعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات، بقلم ماركيه شوميروس

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) هو مشروع يمتد على مدار سنتين (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، ويشرف عليه برنامج « رصد الأسلحة الصغيرة» الذي يمثل مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف.

وتم تطوير البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMIS) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة واختبارية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن. واضطلع بالتقييم فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل توزع العنف المسلح في الأراضي السودانية ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

الملخصات المتعلقة بمسألة السودان مصممة لتوفير رؤية دورية قائمة على معطيات أساسية. وستركز المنشورات التي ستصدر في المستقبل على مواضيع شتى بما يشمل الجماعات المسلحة وتجارة الأسلحة الصغيرة ونقلها داخل السودان وإلى خارجه ومعدلات الأذى. وسيعمل المشروع كذلك على نشر ورقات عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي:
www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).

ائتمانات

التصميم والتخطيط: ريتشارد جونز
(rmjones*onetel.com)
رسم الخرائط: جيلي ليف،
MAP grafix

الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات الأساسية، يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي:
mcevoy*hei.unige.ch.

Sudan Human Security Baseline Assessment
Small Arms Survey
Avenue Blanc ٤٧
Genève ١٢٠٢
Switzerland
رقم الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +
رقم الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+

زر الموقع www.smallarmssurvey.org
(اضغط على السودان).